



ترشيد الإنفاق العام ودوره في احتواء عجز الموازنة العامة للبلد - حالة الجزائر -

Rationalization of public spending and its role in containing the country's general budget deficit - the case of Algeria -

بن طلحة صليحة¹، معوشي بوعلام²*

BENTALHA Saliha¹, MAOUCHI Boualem²

¹ أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي مرسلني عبد الله -تيبازة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: bentsamo@yahoo.fr

² أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي مرسلني عبد الله -تيبازة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: boualem.maouchi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/30

تاريخ القبول: 2019/06/15

تاريخ الاستلام: 2018/09/07

ملخص:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تُركز عليها مُختلف البلدان، سواء كانت متقدمة أو متخلفة على حد سواء، لاسيما مع توسع أدوار الدولة في الكثير من المجالات، وعدم تمكن القطاع الخاص لوحده تحقيق العديد من حاجيات أفراد المجتمع المتزايدة والمتنوعة والمتجددة. هذا الاعتماد المتزايد على النفقات العامة، والذي ترتب عليه إفراط في تلك النفقات، زيادة على ذلك حدوث تدهور أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة لاسيما سنة 2014، والتي تعد المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر، إضافة إلى هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم تنوع صادراته، وهذا ما انعكس سلبًا على رصيد الميزانية العامة للبلد، مما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ إلى أبسط الحلول، والمتمثلة في اتخاذ إجراءات تقشفية، هذا ما جعلنا نتناول هذه المقالة: ترشيد الإنفاق العام لاحتواء عجز الموازنة العامة في الجزائر للوقوف عند بعض الحقائق بنوع من الموضوعية. الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي؛ العجز الموازني؛ ترشيد الإنفاق العام.

Abstract:

Les dépenses publiques sont un des instruments de la politique budgétaire privilégiés par les différents pays, en particulier lorsque le rôle de l'État s'étend dans de nombreux domaines et que le secteur privé ne peut répondre à une grande partie des besoins d'une société diversifiée et renouvelable.

Cette dépendance accrue aux dépenses publiques, entraînant des dépenses excessives, s'est aggravée par la détérioration des prix pétroliers durant ces dernières années, notamment en 2014, dont elle est la principale source de financement des dépenses publiques en Algérie, outre la fragilité de l'économie nationale et la non-diversification des exportations, Ce qui a conduit le gouvernement algérien à recourir aux solutions les plus simples, à savoir l'adoption de mesures d'austérité, ce qui nous a amené à aborder cet article: la rationalisation des dépenses publiques pour contenir le déficit budgétaire en Algérie et pour faire face à certains faits avec objectivité.

Keywords: Dépenses publiques; Déficit Budgétaire; Rationalisation des dépenses publiques.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ترجع أهمية النفقات العامة باعتبارها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب كافة الأنشطة العامة، وتُبين البرامج التي تُسطرها الدولة، وتُنفذها الحكومة في شتى الميادين، في صورة أرقام واعتمادات، تُخصص لكل جانب منها، لتلبية الحاجات العامة للأفراد، والعمل على تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة.

لقد زادت أهمية الإنفاق العام في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، لاسيما مع توسع دور الدولة في ظل عدم تمكن القطاع الخاص من تلبية جميع احتياجات أفراد المجتمع، وقُصور الطاقة التمويلية. بالإضافة إلى عجز قوى السوق في تحقيق التوازن، وهذا ما تُؤكده الإحصائيات المُعبر عنها بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام، على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة، حيث أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجزٍ منظمٍ في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، ومُحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية.

في ظل قُصور الطاقة التمويلية، أصبحت العديد من البلدان المتخلفة اقتصاديًا على العموم والجزائر على الخُصوص، والتي تتصف بهشاشة اقتصادها، تُعاني من عجزٍ في مُوازنتها العامة، لاسيما في حالة انخفاض أسعار النفط وانخفاض أسعار المواد الأولية... (كما حدث ذلك في عامي 1986 و2014 على سبيل المثال)، وهذا ما ترتب عنه زيادة نسبة تمويل مثل هذا العجز عن طريق التمويل المحلي والدولي، فزادت الطين بلةً وتعقيدًا.

بناء على قاعدة "أولوية النفقات على الإيرادات"، ومع اتساع دور الدولة وتعدد وظائفها، وتزايد حجم الإنفاق العام، ومحدودية الأموال، جعل من الضروري الحفاظ على الأموال العامة من التبذير والإسراف، وسوء التدبير عُمومًا، الأمر الذي أضحى معه "ترشييد الإنفاق العام" مطلبًا أساسيًا، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان المتخلفة التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق الإقلاع المنشود والتنمية الشاملة.

إنّ موضوع ترشييد الإنفاق العام الذي يُعتبر من المواضيع المُتجددة، والتي تتجدد مع اشتداد الأزمات على اقتصاديات البلدان قاطبة، ولاسيما الأزمة المالية الأخيرة سبتمبر 2008، والأزمة النفطية 2014، لمالها من تأثير بالغ الأهمية على موارد الدولة، باعتبار أنّ ترشييد الإنفاق العام قد عرف عدة تأويلات وتفسيرات، مع العلم أنّه للخروج من مُعضلة قصور وشح مصادر التمويل، فلا بد من الاعتماد على التخصيص الأمثل للموارد، والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة، والتقيّد بتحقيق الأهداف المرغوبة.

إذ لم يُعد إنفاق مبالغ من الأموال على مشاريع مُعينة غايةً وانجازًا في حدّ ذاته، وإنّما الغاية تكمن في مدى تحقيقها للأهداف المسطرة من خلال إنفاق تلك الأموال، لتحقيق الرشادة في الإنفاق العام، وانطلاقًا من ذلك، حَاولنا من خلال هذه المقالة تناول الإشكالية المُتعلقة ب: كيفية ترشييد الإنفاق العام لاحتواء عجز الموازنة العامة في الجزائر لاسيما خلال الصدمات النفطية المُتوالية، والتي تتحكم فيها الظروف الخارجية على الخُصوص.

وفي هذا الصدد، وللإلمام أكثر بجوانب هذه المشكلة، سوف نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للإنفاق العام؟، وما هي أهم مَصادر تمويله؟ وما هي أهم مُحدداته؟؛
- ما المقصود بعجز الموازنة العامة؟، وما هي أسباب حُدوثه وطُرق تمويله؟؛
- ما المقصود بترشييد الإنفاق العام؟ وما هي مُميزاته، وما التدابير المتخذة في هذا المجال؟ وما هي المبادئ الأساسية والأنظمة والتقنيات التي تُشكل ضوابط الإنفاق العام الراشد؟ وما آثاره على الاقتصاد الوطني لاسيما الموازنة العامة؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي سنقوم بدراسته، فموضوع النفقات العامة أضحى يُعد من المواضيع الهامة في وقتنا الراهن بالنسبة للبلدان المتخلفة بشكل عام والجزائر بشكل خاص. وتكمن أهمية النفقات العامة في الدور الفعّال الذي يُمكن أن تلعبه في المسار التنموي لأيّ اقتصاد، في ظل تزايد الحاجات المجتمعية التي تلبّيها، بحيث أصبحت لها آثار على مُجريات الحياة داخل المجتمع. وانعكاساتها على الأسعار، الإنتاج، الاستهلاك، التشغيل، وإعادة توزيع الدخل الوطني...

كما تهدف هذه الدراسة في إطار الإشكالية المطروحة، في تحديد مفهوم النفقات العامة، وأسباب تزايدها، وتحديد طبيعتها، وكيفية ترشيدها. بالإضافة إلى وضعية رصيد الموازنة العامة للبلد، مُعتمدين على المنهج الاستقرائي الذي يحاول دراسة الحقائق، وأيضاً المنهج الوصفي والتحليلي لتتبع تطورها واستخلاص النتائج والعبر من هذه الدراسة، في ظل الاعتماد على المعطيات المتاحة لنا من دراسات وتقارير وإحصائيات رسمية.

وَبُغية الإحاطة بهذا الموضوع، الذي سوف نتناوله في النقاط التالية:

- مفهوم الإنفاق العام.
- مفهوم عجز الموازن العامة.
- شروط أو أركان الإنفاق العام.
- أسباب وطبيعة عجز الموازنة العامة.
- القواعد الأساسية للإنفاق العام.
- ضوابط الإنفاق العام.
- العوامل المحددة للإنفاق العام.
- ترشيد الإنفاق العام.
- ظاهرة نمو الإنفاق العام.
- آثار الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي.

2. مفهوم الإنفاق العام:

بما فيه الإنفاق الحكومي والتحويلات الحكومية، كالدعم الحكومي، وتعويضات البطالة، والذي يتمثل في إنفاق الدولة على الخدمات العامة، كالصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية، والتي تُمثل عادةً جزءاً كبيراً من إجمالي الإنفاق الحكومي، والتي قد تصل إلى 30% في بعض الميزانيات.

إن النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الدّمة المالية للدولة أو أحد تنظيّماتها بقصد إشباع حاجة عامة (بركات، 1987، صفحة 243)، فهي الأداة التي عن طريقها يُمكن أن تُحدد الحكومة الحجم النسبي للقطاعين العام والخاص (لتحديد الاستهلاك والاستثمار العام والخاص من إجمالي الناتج الوطني)، وبالتالي يُؤثر الإنفاق العام على المستوى الكلي للإنفاق في البلد، وعلى مستوى إجمالي الناتج الوطني.

تعرف النفقات العامة بأنّها عبارة عن ما تُستخدمه الدولة من النُفود، ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثنماً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (ناشد، 2009، صفحة 25). فهي عبارة عن مبالغ مالية أُقرت من قبل السلطة التشريعية، يقوم شخص عام بإنفاقها لتوفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية (حجازي، 2002، صفحة 319).

لعل من الضروري الإشارة إلى أنّ الإنفاق العام يعكس ويُظهر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فمع تطور دور الدولة "من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ومن ثمة إلى الدولة المنتجة" تطور الإنفاق العام، وازداد حجمه وتعددت تقسيماته، وغدا من الأدوات الرئيسة للسياسة المالية للبلدان، إذ لم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحالي. فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة، التي تتولى شؤون الأمن والدفاع والعدالة، تتميز نفقاتها بالحياد، بحيث لا تُؤثر النفقات العامة في التوازن الاقتصادي الكلي، وأيضاً بضآلتها، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث، ومع تطور دور الدولة، وظهور النظريات التي تُنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق النفع العام، باتت مسؤولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي الكلي،

وقد بدأ بالفعل اعتماد سياسات اقتصادية ومالية تُؤدي الدولة من خلالها دوراً أساسياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي، وتزايد معها إنفاقها العام، وتنوعت مجالاته لاسيما في مجال الخدمات والضمان الاجتماعي، إذ يُعد موضوع الإنفاق العام وتزايد واستغلاله بشكل أمثل من أهم المشاكل التي تُطرح في ميدان البحث والدراسة.

وقد فرضت تلك التطورات اهتمام المُفكرين بدراسة طبيعة النفقات العامة، وتحليلها، وتقسيمها، وتحديد مجالاتها، والمعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمها، والضوابط والمقومات التي تُوجهها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عنها، فالنفقات العامة أضحت تُعد الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ يزداد حجم وتنوع النفقات العامة مع تزايد وظائف الدولة (اقتصاديًا واجتماعيًا)، مما يعني تنامي الطلب على إيجاد مصادر للإيرادات.

ففي ظل ترسخ الاعتقاد في الأنظمة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لمكافحة البطالة ودعم النشاط الاقتصادي، ومواجهة التنافس مع النظام الاشتراكي، مما جعل النظام الرأسمالي يُعتبر أن قيام الدولة بدور الموازن الموضوعي بين تقلبات قوى الطلب الكلي والعرض الكلي إذا ما أراد تجنب الوقوع في أزمات اقتصادية، كالأزمة العالمية الكبرى (1933/1929)، الأمر الذي أورده كينز في نظريته العامة للاستخدام والفائدة والنقود سنة 1936.

إذ قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريقة إقامة بعض المشاريع العامة، لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود، وقد تم ذلك من خلال الإنفاق العام باعتباره المصنّعة التي تُنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي العام، وفي هذا السياق، تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية للإنفاق الفردي، وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، أما في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من وارداتها.

وبالرغم من مُعارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم الإنفاق العام، إلا أن هذا الإنفاق أضحى يتزايد باستمرار في معظم البلدان، سواء كانت مُتقدمة أو مُتخلفة على حد سواء، فأصبحت هذه الزيادة المُستمرة في حجم الإنفاق العام ظاهرة تُعرف باسم "ظاهرة نمو الإنفاق العام"، ولم تقتصر الزيادة في الإنفاق العام على الزيادة المطلقة لأرقام الإنفاق العام، بل كانت تتضمن أيضًا الزيادة في نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان (بوبر و الجودي، 1437/1438 هـ، صفحة 20).
إذ حُظيت إدارة الإنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين، باعتبارها أول وأشهر أدوات السياسة المالية (الكينزية) التي طُبقت للخروج من أزمة الكساد الكبير، الذي ساد العالم خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، كما أُستخدِمت أيضًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا وأمريكا.

حيث كانت وجهة النظر الكينزية، قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الكلي الفعّال، إذ وجدوا في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، لاسيما من وجهة نظر خلق الشروط الضرورية لتحقيق مُعدلات النمو المثالية في الأجل الطويل.

فالنفقات العامة تُعد عُنصرًا أساسيًا من عناصر النمو والتنمية الاقتصادية، كما أنها تُعتبر عُنصرًا ضروريًا لتمويل البنية الأساسية، بما في ذلك من شق الطرقات، وبناء الموانئ والمطارات، ومد الشبكات الكهربائية... ويُؤمن الخدمات الأساسية اللازمة لبناء مُجتمعات حديثة، كخدمات الصحة والتعليم بكفاءةٍ وفعاليةٍ.

وفي هذا الصدد يُبين ارتفاع الإنفاق العام خلال العقود الأخيرة في كافة البلدان الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام والتنمية الاجتماعية، وقد سجل الإنفاق العام ارتفاعا تاريخيا في حدود 40% من الناتج الداخلي الخام في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (هال، 2010، صفحة 9).

ويُشار إلى سببين أساسيين يُشجعان على زيادة الإنفاق العام، لا على تقليصه، وهما: أولهما الحاجة الماسة إلى البنية التحتية الأساسية في كافة البلدان المتخلفة- من أجل تحقيق النمو الإنساني والنمو الاقتصادي- التي تتطلب استثمارات كبرى ولفترات طويلة، وإنشاء خدمات تعليمية وصحية مُستدامة وشاملة، وثانيهما الجهود الحثمية التي تبذل من أجل مكافحة التغيرات المناخية، والتي تُعتمد بصورة أساسية على المالية العامة للبلد (هال، 2010، صفحة 1).

وفي الجزائر يمكن إرجاع عوامل تطور السياسة المالية (لاسيما السياسة الاتفاقية) إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي (شيبى، 2013، صفحة 4):

- المحدد الاقتصادي والمذهبي، والمتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي؛
- المحدد الاجتماعي، والمتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛
- المحدد المالي، والمتمثل في اليأس المالي الناتج عن تحسن موارد قطاع المحروقات.

وعندما يكون حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (الجاري أو التسييري: dépenses de fonctionnements) مُتزايداً مقارنةً بحجم الإنفاق الحكومي الاستثماري (الإنتاجي أو التجهيزي: dépenses d'équipements)، فإنّ لذلك أثراً سلبياً على نمو إجمالي الناتج الوطني وعلى التنمية، وكذلك الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية الأساسية أو المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، كشق الطرقات وبناء الجسور والسدود والموانئ والمطارات والمدارس والجامعات والمستشفيات ومشاريع الكهرباء والماء...

إذ تلعب الاستثمارات العامة دوراً هاماً في تنمية البنية الأساسية، وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني، وهي بذلك تُساهم في ترقية الحركية الايجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية، الخاصة والعامة، وكلما زاد الإنفاق الحكومي الاستثماري مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر، بهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع، وبشكل عام يزداد الإنفاق الحكومي كلما توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ تكون الدولة ضابطة لآلية عمل السوق ولكن هل هناك حدود معينة للإنفاق العام؟

3. شروط أو أركان الإنفاق العام:

- والذي هو عبارة عن مبلغ نقدي تدفعه شخصية عامة لإشباع حاجة عامة، وعليه يُمكن حصر ثلاثة (3) شروط أو أركان أساسية وضرورية، يجب أن تتوفر في النفقات حتى تتسم بصفة العمومية، ومن ثمة تُطلق عليها اصطلاح الإنفاق العام، وهي:
- شكل النفقة العامة: وجود مال عام غالباً ما تكون في شكل مبالغ نقدية (الصفة النقدية للنفقة العامة)، من أجل الحصول على السلع والخدمات أو منح الإعانات الاجتماعية المختلفة أو تسديد الدين العام؛
- الهيئة القائمة بها: وجود أو صدور النفقة العامة عن شخص عام أو هيئة عامة، كالدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة المُصدرة للنفقات العامة، والتي تقوم بهذا الإنفاق؛
- الهدف منها: وجود هدف عام، والذي يُراد تحقيقه، كتحقيق المنفعة العامة (إشباع الحاجات العامة)، وتكون النفقة عامة بتحقيق أمرين، وهما: إشباع الحاجات العامة، وتحقيق العدالة بين المواطنين.

إنّ جميع تلك الشروط في الواقع مُتوفرة فيما تقوم به الدولة من إنفاق، إذ يُعتبر استخدام النفقات العامة (سواء كانت نفقات حقيقية، أو نفقات تحويلية) للتأثير على الأوضاع الاقتصادية من أحدث الأساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشمل رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاعات الحكومية، والمشاريع الإنمائية، والصرف أو الإنفاق على البنية الأساسية، كالطرق والجسور والمياه والكهرباء والمرافق بصفة عامة، وحتى المساعدات التي تدفعها الدولة للبلدان الأخرى.

إنّ لحجم الإنفاق العام وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل البلد له تأثير على تلك النشاطات، كما له تأثيره على نشاط مُعين سوف يُؤثر على الأنشطة الأخرى المُرتبطة به، لذلك فعند دراستنا لكيفية تحديد حجم الإنفاق العام، يجب أن يتوفر لدينا معلومات دقيقة عن المنافع التي تتولد من مشروعات الإنفاق العام، والتكاليف التي تتكبدها الدولة، ومن ثمة تتم المقارنة بين تلك المنافع والتكاليف.

وعليه يتم تخصيص الإنفاق العام، حيث يُعبر حجم النفقات العامة عن مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك- في ظل افتراض غياب الفساد الإداري والاقتصادي، وإذا ما وُجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة- إلى إشباع أفضل وأكبر لحاجات أفراد المجتمع، وإلى فعالية أكبر للحكومة.

وهكذا، فإنّ الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي، والإنفاق التحويلي) هو أحد أهم عناصر الحركة الاقتصادية، فتأثيره لا يقتصر على أنه يُشكل جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، بل أنه يؤثر أيضاً على السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، ومن ثمة فإنّه يقوم بالدور الأساسي في توجيه الاقتصاد لأهدافه العامة، مع العلم أنه إذا كان هناك حجماً كبيراً في الإنفاق يفوق قوة الاقتصاد، فإنّه وفقاً للنظرية الاقتصادية سيؤدي إلى ضغوط تضخمية، ويلعب الإنفاق العام دوراً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي مع محاولة توزيع مكاسب هذا النمو على طبقات المجتمع المختلفة، وذلك لتحقيق الارتفاع في مستويات المعيشة والرفاهة لكل فئات المجتمع.

4. القواعد الأساسية للإنفاق العام:

يُمكن حصر القواعد الأساسية للنفقات العامة، فيما يلي:

- قاعدة المنفعة: إن توجيه النفقات العامة بشقيها الحقيقي والتحويلي يجب أن يتم وفق معيار مقدار حجم المنفعة العامة التي ستحققها تلك النفقات (تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع)، في ظل مراعاة مبدأ سلم الأولويات الذي تضعه الحكومة فيما يتعلق بالنفقات العامة.

- قاعدة الاقتصاد: ويقصد بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والتقتير في إنفاق الأموال العامة، قصد تحقيق أقصى درجة ممكنة من المنافع العامة، فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي إلى هدر تلك الأموال، والتي قد يكون من الممكن إنفاقها في مجالات أخرى، وبطرق أفضل وأحسن، وبالتالي تُحقق نفعا أكبر، بينما الإسراف يؤدي إلى فقدان الثقة في إدارة مالية الدولة. كما أنّ التقتير هو الشح في الإنفاق والإحجام الجزافي في أوجه الإنفاق التي يكون الإنفاق فيها تحقق منفعة اجتماعية كبيرة، أما الاقتصاد في الإنفاق فهو حسن التدبير، كاستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، وأن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى، بحيث يجب تحقيق أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة. ولكن الدولة بإمكانها أن تتوسع في إنفاقها في حدود ما تسمح به مواردها ومقدار ثروتها الطبيعية وكفاءة إنتاجها.

- قاعدة الترخيص: والمقصود بالترخيص هنا، هو صدور إذن أو تصريح مسبق من قبل السلطات التشريعية (البرلمان)، والذي يسمح ويُجيز من خلاله للحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها القيام بصرف النفقات العامة، وبالتالي لا يجوز ولا يحق صرف أي مبلغ يحمل صفة النفقة العامة بدون هذا الترخيص، الذي يحدد صلاحيات كل سلطة، وكيف تُسير المال العام وفقاً لنصوص قانونية، وهذه القاعدة لها أهمية ضرورية لتحقيق القاعدتين الأولىين.

5. العوامل المحددة للإنفاق العام:

ومن بين العوامل المحددة للإنفاق العام، يُمكن ذكرها، فيما يلي (عبد المجيد، 2002، الصفحات 182-185):

- طبيعة النظام الاقتصادي القائم (المُعتمد على تدخل أو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي)،
- الظروف الاقتصادية السائدة (كالرخاء، والكساد، والتضخم، تغير قيمة العملة المحلية (تغير قوتها الشرائية).
- طبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد ومستوى النشاط الاقتصادي السائد.
- القدرة التمويلية للاقتصاد من قبل الدولة (كالقدرة التكييفية، والقدرة الإقتراضية).
- حجم السكان وتطور وظائف الدولة، والتوسع في الخدمات الاجتماعية في البلد.

وبنفس المعنى، يرى الاقتصادي المصري رفعت المحجوب أنّ اختلاف حجم النفقات العامة من بلد إلى آخر خاضع إلى دور الدولة، والإيرادات العامة، وحالة النشاط الاقتصادي، وتغير قيمة النقود (المحجوب، 1966، صفحة 25). فالإنفاق الحكومي

هو من بين مؤشرات قياس حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلى جانب معياري: الاستهلاك العام، والاستثمار العام، ونسبة كل واحد منها إلى الناتج المحلي الإجمالي، كونها تمثل الجوانب الأساسية من جوانب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ أبرزت الخبرة الدولية أيضاً أنّ هيكّل الإنفاق العام لا يُعبر عن الأولويات بقدر ما يُعبر عن الاحتياجات القائمة.

وتتلخص استراتيجيات إصلاح النفقات العامة الفعالة في ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

- ضمان استمرارية القدرة على تحمل النفقات الاجتماعية، وفاتورة الأجور الحكومية-وهما البندان الأساسيان لارتفاع مستوى النفقات العامة في معظم الموازنات الحكومية-؛
- تحقيق مكاسب الكفاءة، مع توجيه الاهتمام الكافي لاعتبارات العدالة؛
- إنشاء مؤسسات تُدعم مراقبة النفقات العامة.

وفي ظل تلك المُحددات، يُتاح للبلدان حيزاً كبيراً لاختيار المستوى المرغوب لتقديم الخدمات العامة، وتحديد أولويات الإنفاق. وبالتالي، فالنفقات العامة ما هي إلا وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها، وتنفيذ برامجها، فمجموع تلك النفقات هو الذي يُؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تزيد الحكومة إنفاقها الاستثماري العام، لتُجدد وتُطور بنيتها التحتية المُساعدة للثروة، كما أنّ شق الطُرقات وإنشاء المطارات والموانئ والجسور والمُختبرات المُمولة من الإنفاق العام وصيانتها يُضيفان إلى الثروة، ويُساهمان في تطوير الإنتاجية، ومن ثمة تعزيز النُمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة يصبح الإنفاق العام مُكتملاً للإنفاق الخاص وليس مُستبعداً له، فالإنفاق الاستثماري العام يُساعد عندها في إنجاح أعمال القطاع الخاص، ويُساهم بالتالي في خفض البطالة.

ومع ذلك فإنّ تلك المؤشرات وحدها لا تعكس بصورة كاملة مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أنّها تعكس جوانب مهمة لدور الدولة وأثره في تحديد حجم الإنفاق العام. إذ يُمكن القول بأنّ التدخل الحكومي سواء في شكل إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري يكون ضرورياً في السنوات الأولى للتنمية، ولاسيما في ظل ندرة ومحدودية إمكانية القطاع الخاص في معظم البلدان النامية؛ فالإنفاق السليم هو الذي يتميز بانخفاض النفقات الاستهلاكية وزيادة النفقات الاستثمارية قدر الإمكان، كما أنّ انخفاض نسبة الرواتب والأجور وبنفقات الصيانة والتشغيل إلى إجمالي النفقات هو مؤشر على السير في الطريق الصحيح.

6. ظاهرة نمو الإنفاق العام:

أصبحت ظاهرة ازدياد النفقات العامة شائعة في مختلف البلدان خاصة بعد أزمة الكساد العالمي الكبير، رغم معارضة العديد من الاقتصاديين لذلك، إذ تُشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الزيادة في النفقات العامة ونُمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد حُظيت تلك العلاقة باهتمام العديد من الباحثين والمُختصين في الأدب المالي منذ عدة عقود من الزمن، وكانت موضع جدلٍ شديدٍ من الناحية النظرية، حيث هناك رؤيتين بارزتين ومُتباينتين حول طبيعة تلك العلاقة، الأولى تتعلق بقانون فافنر، والثانية تتعلق بالنظرية الكينزية.

وفي هذا السياق، هناك قانون يُدعى بقانون فافنر (la loi de Wagner)، نسبةً للاقتصادي الألماني أدولف فافنر (Adolphe Wagner : 1835-1917) الذي تم إصداره سنة 1892 من خلال دراسته التي كانت تتعلق بتطور النفقات العامة في ألمانيا والعديد من البلدان الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال القرن التاسع عشر، والذي انتهى إلى وجود اتجاه نحو التوسع في النشاط المالي للدولة في ظل تطور النشاط الاقتصادي (التطور الصناعي) للبلد، كاشفاً عن وجود علاقة زيادة النفقات العامة بنُمو الناتج المحلي (وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنشاط الحكومي، فالنمو الاقتصادي ترافق يداً بيدٍ مع ارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر: ولكن نمو الإنفاق العام كان أكبر من نمو الاقتصاد بشكل عام)،

وبالعودة إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بتطور النفقات العامة في العديد من تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، أظهرت بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد، إذ تتميز النفقة العامة بظاهرة عامة هي اتجاهها المستمر في الزيادة بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها. وبالتالي ليس النمو في الإنفاق العام عائقاً أمام النمو الاقتصادي، بل هو جزء لا يتجزأ من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وقد صاغ فافنر (Wagner) قانوناً أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، وجود اتجاه طبيعي لزيادة حجم وأهمية الإنفاق العام بمرور الوقت، فهذا القانون يُقرر أنّ الإنفاق العام ينمو باستمرار، سواء في حجمه المطلق أو النسبي، بفعل التطور المتحقق في المجتمع، أي أنّ الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة يعود إلى ثلاثة (3) أسباب حددها فافنر نفسه، وهي (الغالي، 2012، صفحة 35):

- زيادة الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع، ومن ثمّة التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي، والذي يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع والتطور في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم (توسع الوظائف التقليدية للدولة)، والتي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.
- توسع نطاق التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية، في ظل فشل نظام السوق، والذي تطلب زيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للحكومة قصد رفع كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

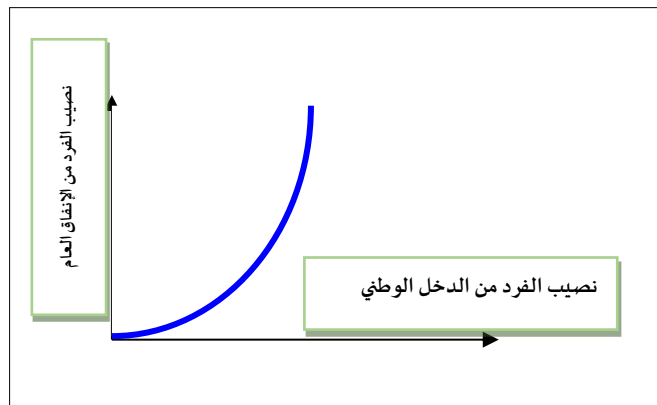
ويتلخص هذا القانون في أنه: "إذا حقق أيّ مجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإنّ ذلك سيؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثمّة فإنّه سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني (اللوزي، 1999، صفحة 122)، أي أنّ العلاقة بينهما تكتب على الشكل التالي:

$$G = f(Y), \text{ou: } (G/N) = f(Y/N)$$

حيث تمثل: G: الإنفاق الحكومي، Y: الدخل الوطني، N: عدد السكان.

ويمكن توضيح قانون فافنر (*la loi de Wagner*)، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01): يوضح قانون فافنر المفسر لنمو النفقات العامة.



المصدر: (لظفي، 1995، صفحة 45)

ولكن تلك الزيادة في النفقات العامة قد لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية، بل قد ترجع في جزء منها إلى أسباب ظاهرية (فوزي، 1965، الصفحات 65-66). "وسماه بـ"قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي"، مما يؤدي إلى زيادة معدل تغير النفقات العامة عن معدل تغير الناتج المحلي الخام، وهذه النسبة تُسمى بمُرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الخام، بحيث يكون:

$$\text{La loi de Wagner : } \frac{\text{variation des dépenses publiques en \%}}{\text{variation du PIB en \%}} = \frac{\Delta G\%}{\Delta \text{PIB}\%} = E_{\text{GPIB}} > 1.$$

إنّ توسع مهام ووظائف الدولة يُؤدى إلى اتساع حجم النفقات العامة، فكلّما زاد تدخل الدولة في الاقتصاد، كلّما تعددت أنواع الإنفاق العام، وكلّما ارتفع حجم هذا الإنفاق، فالتطور الذي حصل في دور الدولة من الدولة الحارسة التي تتولى شؤون الأمن والدفاع والعدل، كحد أدنى من الوظائف الأساسية (حيث يكون السوق هو الضابط والمُنظم للأسعار) إلى الدولة المُتدخلة في جميع الميادين باستخدام أدوات الميزانية، كأداة تدخل وضبط (حيث تكون الدولة هي الضابط والمُنظم لآلية عمل السوق) إلى الدولة المُنتجة (حيث يتطلب على الدولة القيام بتوفير السلع العامة والإنفاق عليها لإشباع الحاجات العامة)، جعل المليون يهتمون بموضوع النفقات العامة كأداة لتدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... أين يتم تحديد الاحتياجات أولاً، ثم تأمين مصادر الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات ثانياً.

وفي هذا السياق، يُدعم هذه الفكرة الاقتصادي ريتشارد بيرد (1971)، والذي يفترض بأنّ هذا القانون يعمل تحت الشروط التالية (الغالي، 2012، صفحة 36):

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.
- التغير التكنولوجي من نوع مُعين.
- التحول الديمقراطي (توسيع المشاركة السياسية في نظام البلاد).

كما تُساهم الحكومة مُساهمة فعالة في تحديد الطلب الكلي - حسب كينز -، ويُمكن أن تأخذ تلك المساهمة ما يلي: يمكن توضيح أثر النفقات العامة (بشقيها الحقيقي والتحويلي) وفق النموذج البسيط المعبر عنه بمعادلة التوازن بين العرض والطلب الكليين، على النحو التالي: $Y = C + I + G = C(Y - T + R) + I + G$ ، وبالتالي هناك تأثير مباشر وإيجابي بالنسبة للإنفاق الحكومي، وتأثير غير مباشر وإيجابي بالنسبة للإنفاق التحويلي.

أ. صورة إيجابية مُباشرة، كما يحدث في حالة الإنفاق الحكومي (G) بإتباع السياسة الإنفاقية من قبل الحكومة، بحيث أنّ كل زيادة في الإنفاق الحكومي تُعتبر إضافة كاملة للإنفاق الكلي، وهي عبارة عن النفقات التي تُؤدى إلى زيادة الدخل الوطني بصورة مُباشرة عن طريق أثر مضاعف الإنفاق الحكومي، فتحصل الدولة بمقتضاها على مُقابل يتمثل في السلع والخدمات، ومن بين تلك النفقات: مُرتبات وأجور مُوظفي القطاع العام في البلد، والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية والدفاعية، أو للقيام بالمشروعات الإنتاجية بما يتطلبه من مُعدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها؛

ب. صورة إيجابية غير مُباشرة، كما يحدث في حالة التحويلات الحكومية (R) التي تدفعها الحكومة بدون مُقابل بإتباع السياسة التحويلية من قبل الحكومة، بحيث أنّ كل زيادة في التحويلات الحكومية يُعتبر جزءاً منها فقط كإضافة للإنفاق الكلي (من خلال التأثير على الدخل المُتاح)، وهي عبارة عن النفقات العامة التي لا تُؤدى بطريقة مُباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني عن طريق أثر مُضاعف الإنفاق التحويلي للحكومة، بل تُؤدى إلى إعادة توزيع الدخل الوطني من قطاع إلى قطاع، أو من فئة إلى أخرى، إذ تقوم الدولة بإنفاقها بدون مُقابل مباشر بغرض زيادة القُوة الشرائية لبعض فئات المُجتمع أو قطاعاته، دون أن ينطوي ذلك على استهلاك جانب من إنتاج المُجتمع من السلع والخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنفقات الحقيقية.

فالنفقات التحويلية تُؤدى إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني، يُؤثر في النهاية بصورة غير مباشرة على حجمه ونوعه تبعاً للتغير في طلب المستفيدين من تلك النفقات على مُختلف أنواع السلع والخدمات، بحيث تُمكن النفقات التحويلية التي تقوم بها الدولة الأفراد من القيام بنفقات حقيقية، تتمثل فيما يستهلكونه من سلع وخدمات، ومن أبرز النفقات التحويلية الإعانات الاجتماعية (كإعانات الضمان الاجتماعي)؛

وبناء على ما سبق ذكره بالنسبة للنظرية الكينزية، يُمكن إيجاز أفكار كينز فيما يخص النفقات العمومية في:

- سياسة الإنفاق العام تُعتبر وسيلة في يد الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مُعينة.
- رفع النفقات الحكومية يزيد من مستوى الدخل الوطني عن طريق أثر مضاعف الإنفاق الحكومي.
- رفع التحويلات الحكومية يزيد من مستوى الدخل الوطني عن طريق أثر مضاعف التحويلات الحكومية.

وقد كان لهذه الأفكار أثرها في اتجاه المالية العامة نحو المزيد من التدخل، وخرجت الدولة عن نطاق وظيفتها التقليدية (الدولة الحارسة)، ولم تعد حبيسة ذلك المجال الضيق المتمثل بالعرض المالي (توازن الموازنة)، بل أخذت تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ذات المجال الواسع (الدولة المتدخلة والمنتجة)، والمتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى مرتفع من التشغيل، كما أنّها تعمل على الحد من الضغوط الانكماشية والتضخمية أيضًا، بالإضافة إلى سعيها لإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

ومن ثمة فقد حل التوازن الاقتصادي الكلي محل توازن الموازنة العامة للبلد، ويعني ذلك التضحية بالتوازن المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبالتالي لا مانع من وجود اختلال في الموازنة العامة (كحالة العجز) مقابل تحقيق أهداف معينة، مثل زيادة الإنتاج وتقليل البطالة.

7. أسباب نمو حجم الإنفاق العام:

تختلف أسباب نمو حجم الإنفاق العام حسب نوع النمو، والتي يُمكن التمييز فيما بين نوعين لنمو حجم الإنفاق العام، وهما (بوبكر و الجودي، 1438/1437 هـ، الصفحات 21-22):

أ. النمو الحقيقي للإنفاق العام، وهو يعني الزيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة التي يحصل عليها نتيجة قيام الدولة بالإنفاق أو مستوي جودتها. وهذا راجع في جانبه الاقتصادي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وحصول تطور في دور الدولة الاقتصادي.

ب. النمو الظاهري في الإنفاق العام، وهو يتمثل في الزيادة في الأرقام المطلقة للنفقات العامة للدولة بدون أن يترتب عليها أي تحسن في المنفعة المستمدة من هذه النفقات بالنسبة للفرد، والذي يرجع لعدة عوامل، منها: ارتفاع المستوى العام للأسعار، الزيادة السكانية، اتساع مساحة البلد...

وبناء على ما سبق ذكره، فإنّ دراسة ومقارنة النفقات العامة خلال فترات زمنية مُختلفة قد تكون ظاهرية وليست حقيقية، ولمعرفة التغيرات الحقيقية للنفقات العامة نقوم بعزل أو استبعاد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، وذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار وفق العلاقة التالية (الخطيب و شامية، 2008، صفحة 79):

$$\frac{\text{النفقات العامة الاسمية "بالأسعار الجارية"}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \frac{\text{النفقات العامة الحقيقية "بالأسعار الثابتة"}}{100}$$

لقد عرف الإنفاق العام خلال هذه الفترة تطورات مهمة، إذ كان معدل النمو السنوي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) موجباً في أغلب الأحيان، ما يعني زيادة حجم النفقات الحقيقية العامة من سنة إلى أخرى، أما معدل النمو الإجمالي بالنسبة إلى سنة الأساس 1988 فقد فاقت نسبة 5210 %، مما يعني أنّ هذه النفقات قد تضاعفت بشكل كبير جدًا خلال هذه المدة الزمنية (مقراني، 2015، صفحة 95). كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة الحقيقية والاسمية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015. (سنة الأساس: 1988).

السنة:	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان													
G _n (10 ⁹ DA)	0759.6	1177.4	2303.0	3555.4	3946.7	4882.2	5191.5	6466.8	5833.6	7058.1	6024.1	6980.2	7656.3
م النمو الاسمي	----	11.00	19.12	54.38	5.87-	23.71	6.34	24.57	9.79-	20.99	14.65-	15.87	9.69
G _r (10 ⁹ DA)	0585.2	1196.3	2076.4	2485.8	3081.7	3994.5	3971.6	4482.2	5600.3	6007.3			
م النمو الحقيقي	----	20.89	14.71	19.72	23.97	29.62	00.57-	12.86	24.95	7.27			

المصدر: - (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة (2000، 2004، 2008، ...))

- (قوانين المالية في الجزائر، لسنوات مختلفة (2000، 2001، 2010، ...))

8. مفهوم عجز الموازنة العامة:

تُعتبر الموازنة العامة أهم أداة سياسية واقتصادية واجتماعية، تعكس توجهات وأهداف القوى المهيمنة في المجتمع، حيث وردت عدة تعريفات للموازنة العامة، بعضها يُركز على الجانب المالي للموازنة العامة، وبعضها يُركز على الجانب القانوني للموازنة العامة. وآخر يجمع بين الاثنين بصورة مُتساوية، في حين يُفضل البعض الآخر منها أحد الجانبين على الآخر، أو ينظر للموازنة من زواياها الخاصة...

والموازنة العامة للبلد هي وثيقة مُصادق عليها من قبل السلطة التشريعية، تُحدد فيها نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية مُعينة عادة سنة (والتي يحكمها القانون العضوي رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر والمعدل والمتمم بالقانون رقم 89-24 (حسب وجهة النظر القانونية)، كما أنها تُعبر عن الجانب المالي لبرنامج العمل المُعتمد، الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة، تحقيقاً لأهداف المجتمع (حسب وجهة النظر الاقتصادية) في ظل تعزيز وتفعيل مبدأ القيمة مُقابل التكلفة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة، الإيرادات والنفقات العامة للدولة،

فالموازنة العامة للدولة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ترسم فيه السياسة العامة للدولة وتعكس البرنامج المالي السنوي للحكومة، فهي مرآة وثيقة الصلة بالاقتصاد الوطني، تعمل على كشف ومعرفة أولويات الإنفاق العام وتوجهاته، وتستند الموازنة العامة إلى عنصرين أساسيين، وهما: التقدير والاعتماد، والأداة الأساسية التي يُمكن من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تمر بأربعة (4) مراحل أساسية، وهي مرحلة الإعداد، مرحلة التصديق على الموازنة من قبل البرلمان، مرحلة التنفيذ على أرض الواقع، وأخيراً مرحلة المراجعة والحساب الختامي بعد نهاية السنة المالية (شحات، 2009، صفحة 10).

ولا شك أنّ موضوع الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة أهمية بالغة، للتحقق من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقاً أو إيراداً وفقاً لقانون المالية، للمساهمة الفعلية في مكافحة الفساد المالي، فعلاقة الرقابة المالية بالفساد المالي، هي علاقة عكسية لازمة، فكلما زادت فاعلية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة يقل الفساد المالي في البلد، بحيث هناك عدة أمور لا بد أن تُراع في الموازنة العامة للدولة، منها:

- الموازنة العامة لا بد أن تُعرض على البرلمان للمُصادقة عليها، ومن ثمّة تصدر بقانون المالية، وتصبح عندئذ واجبة التنفيذ.
- الموازنة العامة يجب أن تُصدر لفترة زمنية مُقبلة، غالباً ما تكون سنة مالية (قاعدة الدورية).
- الموازنة العامة تكون غير مرنة، أي غير قابلة للتعديل والتغيير بعد إقرارها واعتمادها من قبل البرلمان.

كما أنّ هناك العديد من المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة -حسب علماء المالية العامة لاسيما التقليديون منهم-، منها: مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ عمومية الموازنة، مبدأ سنوية الموازنة، ومبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ الأخير أصبح غير معمول به في الفكر المالي الحديث، مما أدى إلى قبول العجز أو الفائض في الموازنة العامة بناءً على الظروف الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد.

ومن خلال تعريف الموازنة العامة للدولة، نجد أنّها هي عبارة عن التصور المقترح من الحكومة لأعمالها المالية خلال عام قادم، فهي عبارة عن خطة مالية تقديرية مستقبلية لسنة قادمة، والتي يتم إنجازها من طرف السلطة التشريعية، ولكن هذه الإنجازة في الإنفاق لا تعني وجوب إنفاق كل ما حُصص في الموازنة من اعتمادات لهيئة من الهيئات، بل تعني إمكانية إنفاق تلك الأموال حسب حاجة كل جهة، وذلك ضمن الأنظمة والتعليمات المالية الموضحة لهذا الغرض، كما يجب التأكيد على أنّ الأرقام التي ترد في الموازنة العامة على أنّها نفقات، تُعبر عن الحد الأقصى المتوقع الذي يجب أن لا تتجاوزه المصالح الحكومية عند الإنفاق. كما أنّ المبالغ التي ترد في الموازنة على أنّها إيرادات، تُمثل الحد الأدنى المتوقع من الإيرادات، والتي من الممكن أن تزيد حسب الأحوال الاقتصادية وحاجات البلد، حيث تُحاول الحكومات أن تُوازن بين إيراداتها ونفقاتها، حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية، ومن ثمة العمل على المحافظة على الاستقرار النسبي للموازنة العامة للبلد، من خلال تنمية الإيرادات العامة (مجموع الأموال التي تدخل الخزينة العمومية سنويا وبصورة دورية، والتي مصدرها الجباية البترولية بشكل كبير والجباية العادية، مثل الضرائب والرسوم)، مع رفع كفاءة وفعالية تخصيص النفقات العامة (مجموع التزامات الحكومة على الاقتصاد)، ولكن في بعض الأحيان قد لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تُريده الحكومة، فيظهر ما يُسمى بعجز الموازنة، والذي يعني أنّ إيرادات الدولة لا تستطيع أن تُلبي نفقاتها. والعجز في الموازنة العامة للبلد هو السبب الرئيسي للدين العام.

إنّ عجز الموازنة العامة للبلد هو ظاهرة اقتصادية شائعة، تحدث بشكل عام على مُستوي مُختلف البلدان، حيث يحدث عجز الموازنة العامة عندما يزيد الإنفاق العام (بشقيه الإنفاق الحكومي والإنفاق التحويلي) عن إجمالي الإيرادات العامة، والذي قد يكون ناتجاً عن سوء تقدير الحكومة للإنفاق العام.

إذن قد تكون الميزانية الحكومية في حالة عجز عندما تزيد إنفاقها على إيراداتها، ويُمثل هذا الفرق عجزاً في الميزانية العامة، تُسده الدولة كقيمة نقدية عن طريق الاستدانة من السوق، أو عن طريق الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي. ومن الواضح أنّه حتى يُمكن للحكومة أن تتجنب هذا العجز أو تحد منه، في ظل قيامها بوضع سياسات اقتصادية تُراعي الأمور التالية:

- تخفيض النفقات أو بالأحرى ترشييد النفقات العامة لمواجهة الاختلال في الموازنة العامة للدولة، والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق التّمو المطلوب وتحويل دور الإنفاق العام بما يتلاءم مع اقتصاد السوق
- رفع الضرائب أو زيادة مُرونة وشمولية الضرائب وبالأحرى زيادة الموارد المحلية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين وسائل جبايتها بما يُقلل من التهرب والغش الضريبي، بالتشديد في إجراءات تحصيل الضرائب من جهة، وتنظيم القطاع غير المنظم من جهة ثانية، والبحث عن مصادر التمويل قليلة التكلفة والابتعاد عن المصادر العالية التكلفة.
- زيادة معدلات الاستثمار وتُمو الناتج المحلي، مما يعني زيادة مُستوى الدخل الوطني، ومن ثمة زيادة حجم إيرادات الموازنة العامة للدولة، فينخفض العجز، وبالتالي ينخفض الدين العام.

ويعتمد الاختيار هنا على الوضع الاقتصادي السائد، وعلى قُدرة الحكومة على الاختيار بين تلك البدائل، هذا بالإضافة إلى أنّه على الحكومة أن تُفاضل بين تحميل الجيل الحالي تكاليف هذا العجز أو تأجيل دفع هذا الثمن للأجيال القادمة. حيث تقوم مُعظم البلدان بوضع حُدود مُستهدفة لمُستويات العجز في مُوازنتها، سواء بصورة صريحة ومُعلنة، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الأوروبية، أو بصورة صريحة ولكن غير مُعلنة، كما تفعله بعض البلدان النامية، وهذا الحد أو الهدف الكمي يُمثل صورةً من الحُدود المُستهدفة لتجسيم الإنفاق العام، ودعم التصرفات المسنولة في إدارة المالية العامة (شحات، 2009، صفحة 10).

يتفق كافة الاقتصاديين على أنّ زيادة الأذخار العام أو خفض عجز الموازنة العامة يُعتبر شرطاً ضرورياً للمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية في الحدود المسموح بها. إلا أنّ بعض علماء المالية يرون أنّ التوازن الاقتصادي قد يتم في بعض الحالات على حساب العجز في الموازنة العامة للبلد، وهذا ما يُعرف بنظرية العجز المتراكم، كما أنّ العجز قد يكون من الأمور

المرغوب فيها في بعض الأحيان، كأداة لحل بعض المشاكل الاقتصادية أو توسيع عملية التنمية، إذ تعتمد بعض البلدان على استخدام العجز لمحاربة البطالة بزيادة التشغيل والأجور والمساعدات في القطاع العام.

ورغم أولوية مبدأ توازن الموازنة العامة، إلا أنه في أحيان كثيرة تكون الأولوية لحفز الاقتصاد، وتجاوز مرحلة التباطؤ أو الركود، وهذا ما يتطلب زيادة الإنفاق العام في مجالات بعينها، ولكن وبشكل عام، وفي جميع الأحوال أو جميع مراحل الدورة الاقتصادية، فإن الإنفاق العام لا بد أن يستند إلى جانبين رئيسيين، وهما: حفز الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي، ومراعاة البعد الاجتماعي وعدالة التوزيع.

وكما هو معروف، فإن إدارة عجز الموازنة العامة (déficit budgétaire) - على سبيل المثال - تتم من خلال مجموعة من الإجراءات الفعالة، سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات بهدف زيادتها، أو بجانب النفقات بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها (الضغط على النفقات العامة وترشيدها) في إطار السياسات المالية التي تقرها الحكومة، مُتبعة سياسات مالية مُعينه لعلاج هذا العجز، والتي تُدعى بالسياسة المالية الانكماشية، ويُستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية، علمًا أن:

$$TDI = [(T_N - G)/PIB] \times 100 = (BD/PIB) \times 100 = \text{نسبة العجز الداخلي}$$

بحيث تُمثل كل من :

TDI: معدل أو نسبة العجز الداخلي (Taux déficit intérieur)؛
 T_N: صافي الضرائب (أي الضرائب مطروح منها التحويلات)؛
 G: حجم الإنفاق الحكومي؛
 PIB: مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

إنّ علاج هذا العجز لا يعني القضاء عليه بل الوصول به إلى مستويات مقبولة مُجتمعيًا، وعادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي، كمؤشر يُعبر عن السياسة المالية، والذي يُقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الخام، حيث تهدف الاقتصاديات المُستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يُمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية.

ففي حالة حدوث عجز الميزانية العامة، فإنّ هذا يعني أنّ النفقات العامة تزيد على الإيرادات العامة، وبشكل عام تكون الحكومة أمام مجموعة من الخيارات المُمكنة لمواجهة العجز المُوازني، والتي يُمكن إيجازها، فيما يلي:

- اللجوء إلى زيادة الضرائب، وهو شكل من أشكال السياسة المالية (التمويل بالضرائب، كسياسة ضريبية)؛
- اللجوء إلى الاقتراض العمومي (التمويل بالقروض المحلية والأجنبية، كسياسة إقراضية أو ائتمانية)؛
- اللجوء إلى الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان (التمويل بالتضخم، كسياسة نقدية)؛
- اللجوء إلى المدّخرات السابقة (التمويل بالمدّخرات، كسياسة ادّخارية).

وعلى الرغم من ذلك ما زالت فلسفة الإنفاق العام وسلوكياته في الموازنة العامة تُمثل نموذجًا للاقتصاد الريعي وأنّ التوسع في النفقات العامة مُقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخيًا في سلوكيات المالية العامة، وذلك بأن يذهب الإنفاق العام إلى المستفيدين، سواء المُحتاجين منهم فعلاً أم غير المُحتاجين، الأمر الذي شجع ظاهرة ما يُسمى بالركوب المجاني *Overriding* وعلى نطاق واسع (الأفراد ما زالوا يعيشون دومًا على مخيلة حقهم في الربع النفطي مُقابل التجنب الضريبي).

وينتج عن حصول عجز في الموازنة العامة للدولة تراكمًا في الدين العام، وبالتالي زيادة في تكلفة خدمته، فحجم الدين العام ومقدار نُموه وكيفية الحصول عليه، تُعتبر مُهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة، فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في البلد، كما أنّه في نفس الوقت في حال وجود فائض، فإنّ حجمه ومقدار نُموه وكيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في البلد أيضًا.

إنّ الحدّ من نُمو الدين العام يتطلب وضع سياسات اقتصادية ومالية تقوم على:

- ترشيده وضبط الإنفاق العام لمواجهة الاختلال في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات؛

- زيادة الموارد المحلية عن طريق مكافحة التهرب والغش الضريبيين، وتنظيم القطاع غير الرسمي من جهة أخرى؛

- زيادة معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي، مما يعني زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، مما يخفض العجز وبالتالي الدين العام.

ملاحظة: لم يُعد مقبولاً اليوم وقوع البلدان في عجز مالي سنوي مُزمن يتخطى الـ 5% من الـ PIB، فالإتحاد الأوروبي أجمع على سقف الـ 3% من الـ PIB وفقاً لاتفاقية ماستريخت، علماً بأن بعض دوله تخطت تلك الحدود فتعرضت لعقوبات مالية قاسية.

ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه من الممكن تجاوز تلك النسبة، بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية (النفقات الاستثمارية العامة) التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية، وزيادة إنتاج السلع والخدمات، ولكن في حالة توجيه تمويل العجز إلى مشروعات جارية (النفقات الاستهلاكية العامة)، فإن ذلك سيزيد من أعباء المديونية، ومن ثمة الدوران في حلقة مفرغة بين العجز والمديونية.

إن الثقافة المالية الشعبية الحديثة المرتبطة بالشفافية والمُحاسبة، تفرض على المسؤولين الماليين التنبيه لموضوعي النفقات والإيرادات، وتبرير كل خلل يحصل بهما، لأن زيادة عجز الموازنة العامة للبلد يترتب عليه انخفاض قدرته على الوفاء بحاجاته الأساسية، مما يتطلب ترشيده النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة بهدف إصلاح المسار الاقتصادي. لذلك نجد أن صندوق النقد الدولي يقف موقفاً مُضاداً للعجز الكبيرة التي تُعاني منها الموازنات العامة، فنمو الإنفاق العام يجري على حساب الإنفاق الخاص، ويرى (ص ن د) أن القطاع الخاص هو الأكفأ في عملية تخصيص الموارد، فضلاً عن أن طرق تمويل عجز الموازنة العامة غالباً ما يكون مصحوباً بتأثيرات تضخمية.

وهكذا، فقد سجلت الميزانية العامة للجزائر تحسناً مستمراً وواضحاً خلال فترة العقد التاسع (9ع) من القرن العشرين (ق20)، إذ انخفض العجز، لتُسجل الميزانية فائضاً بعد ذلك، وهذا الفائض يرجع إلى زيادة الإيرادات العامة (التحصيل الضريبي) من جهة، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب انتهاج الجزائر سياسة تقشفية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقليص التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، لاسيما في ظل خفض الاستثمار العام، وخفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية، ورفع أسعار الخدمات العمومية، وهذا ما ساهم في تحقيق مركز مالي مقبول وهام (بحبوحة مالية).

أما في السنوات الأخيرة ولاسيما ابتداءً من سنة 2014 المتزامنة مع تدهور أسعار البترول مرة أخرى، وما ترتب عنها من انخفاض مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة مقابل التوجه نحو تزايد مساهمة الجباية العادية، أين تم تسجيل عجز في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري للجزائر، مما أدى إلى ابتلاع وتآكل شبه كلي لمُعظم المبالغ الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات، وانخفاض ملحوظ في احتياطات الصرف، لذلك ستكون الجزائر مُطالباً بإنهاء المشاريع المبرمجة. وفي هذا الإطار، يُمكن إدراج الجدول الموالي الذي يوضح تطور الإيرادات والنفقات العمومية ورصيد الميزانية العامة للجزائر (1995-2014).

جدول رقم (02): تطور إيرادات ونفقات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2014). (الوحدة: 10⁹ د.ج).

السنوات:	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان:									
PIB (10 ⁹ DA)	2005.0	4 098.8	6 498.6	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17205.1	
الإيرادات العامة	0600.9	1578.1	3 081.7	4392.9	5790.1	6339.3	5957.9	5719.0	4517.0
% (Tx/PIB)	29,97	38.50	47.42	36.50	39.86	39.34	35.96	33.24	
النفقات العامة	0759.6	1178.1	1 985.9	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6980.2	7664.0
% (G/PIB)	37.89	26.74	30.56	37.12	40.30	43.80	36.36	40.57	
رصيد الميزانية	-147.9	+400.0	+1 095.8	- 074.0	- 063.5	- 718.8	- 066.2	-1261.2	- 3277.0
% (SB/PIB)	-07.38	+ 09.76	+16.86	- 00.61	- 00.44	- 04.46	- 00.40	- 07.33	- 17.00

Source: – (Banque d'Algérie, 16 Avril 2006, p. 197)

– (Strategica, Octobre 2004, p. 49). et : – Deriction Générale du Trisor

تُلاحظ أنّ نسبة الرصيد الكلي في الموازنة العامة بالنسبة إلى PIB للجزائر خلال الألفية الثالثة سجلت تحسناً ملحوظاً رغم التذبذب المسجل في بعض السنوات، بسبب اعتمادها المُفرط على النفط وفي ظل ضعف مُعدلات النمو في جانب الإيرادات الضريبية لكثرة الإعفاءات والتهرب والغش الضريبي، في ظل الزيادات المتتالية للنفقات الجارية، وضعف الرقابة على نوعية الإنفاق العام، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية.

والخلاصة التي يُمكن الخروج بها، هي عدم تحقيق السياسة المالية في الجزائر لهدفها الرئيسي، وهو التخصيص الأكثر كفاءة للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، بسبب ضعف كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) وعدم وجود نظام فعال لضبط الفساد والإنفاق غير المُجدي، وضعف المُحاسبة والمساءلة على الأداء الاقتصادي، ناهيك عن تركيز الرقابة على الالتزام بحدود الاعتمادات وعدم تجاوزها، كما أنّها لم تفلح في تنويع مصادر تمويل هذا الإنفاق، وأداء القطاع العام بالخصوص في ظل غياب الشفافية، مما قاد في الأخير إلى إنفاق استثماري ضعيف الإنتاجية، وهذا ما نلمسه عبر تصفح تقارير الصحف اليومية والمجلات العلمية، ومُشاهدة النقاشات المتوالية في القنوات الفضائية الجزائرية على الخصوص...

كما أنّ العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة النظر في توزيع الدخل والثروة بأكثر عدالة وإنصاف بدوره لم يتحقق، ولم يصل إلى المستوى المرغوب، فدور الدولة لا يقتصر على توفير السلع والخدمات العامة، بل تتدخل لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد عن طريق:

- التأثير في توزيع المنافع والأعباء على الأفراد بشكل يُساعد على تقليل الفوارق ويزيل الإحساس بالظلم؛
- مُراعاة تباين المساهمة في العمليات الإنتاجية والإسهام في دفع عملية النمو، وليس من يعمل كمن لا يعمل؛
- توفير فرص عمل مُتساوية لجميع الأفراد دون التمييز بينهم بسبب اللون أو الدين أو النسب أو الإرث...

وهذا يعني تحقيق المستوى الأدنى من الدخل الذي يجعل جميع أفراد المجتمع مُشاركين في الثروة المستعملة في الإنتاج للبلد، وينطوي ذلك على إعادة توزيع الدخل من الفئات الأعلى دخلاً إلى الفئات الأقل دخلاً، حيث أنّ المنفعة الحدية لكل دينار ينتقل من الفئة الأعلى دخلاً إلى الفئة الأقل دخلاً ستكون أكبر مُقارنة بمنفعته الحدية السابقة عند الفئة الأعلى دخلاً، وهكذا ستزيد المنفعة الكلية على المستوى الكلي في البلد، مما يؤدي إلى الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة.

9. أسباب وطبيعة عجز الموازنة العامة:

إنّ اتجاه العجز إلى الانخفاض عادةً ما يُؤخذ على أنّه يُشير إلى الاستقرار الاقتصادي، والإبقاء على عجز الميزانيات صغيراً يُساعد على التحكم في التضخم، وبشكل عام يُمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة للدولة في سببين رئيسيين، وهما:

- زيادة النفقات العامة (بما فيها الإنفاق الحكومي والتحويلات الحكومية)؛
- تقلص الموارد العامة (بما فيها الضرائب).

إنّ النمو المتفاقم الذي حدث في عجز الموازنة العامة في غالبية بلدان العالم، والذي استمر إلى غاية العقد التاسع من القرن الماضي، كان يرجع إلى تأثير أربعة (4) عوامل أساسية، وهي (الحاج، 2007، صفحة 6):

- توسع الجهاز الإداري الحكومي.
- تزايد النفقات العسكرية.
- تزايد المدفوعات التمويلية.
- تأثير التضخم.

كما يمكن تصنيف عجز الموازنة العامة للبلد (الذي يُعد ظاهرةً مركبةً ومُعقدةً لا تعود لسبب وحيد، بل تعود لعدة أسباب، يرجع بعضها للتغيرات في جانب النفقات العامة، والبعض الآخر يرجع للتغيرات في جانب الإيرادات العامة) إلى نوعين أساسيين، وهما (يونس، 2012): العجز الدوري، والعجز الهيكلي.

أ. **العجز الدوري للموازنة العامة:** يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية، إذ تكون معدلات البطالة كبيرة جدًا، ومن ثمة تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة مُنخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الراج)، لأن هذا الوضع يُعزز من عائدات الضرائب، ومن ثمة يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.

ب. **العجز الهيكلي للموازنة العامة:** هذا النوع من العجز ليس راجعًا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشييد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهريب.

وفي هذا السياق، يُمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث (3) مُحدّات مُتداخلة ومُتكاملة، وهي: **المُحدّد الاقتصادي المُتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، والمُحدّد الاجتماعي المُتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمُحدّد المالي المُتمثل في اليُسْر المالي الناتج عن قطاع المحروقات وهو الأهم.**

10. ضوابط الإنفاق العام:

يُعتبر الإنفاق العام عنصرًا أساسيًا، سواء للاستقرار أو للنمو في البلدان النامية، ولكن توجهات الاستثمار العام أكثر أهمية، إذ يترتب على الزيادة الكبيرة في النفقات العامة في فترة قصيرة انخفاض في نوعية الإنفاق وتراجع في فعالية النفقات العامة، مما يستوجب تخصيص الإنفاق العام، إذ تقوم الدولة بالإنفاق على مختلف القطاعات، وهذا الإنفاق في البلدان النامية غالبًا ما يتصف بكونه لا يستجيب للشروط الموضوعية أو العقلانية، مما قد يتسبب في هدر وتبذير الموارد الاقتصادية المتاحة.

إن سلامة المالية العامة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للقطاع العام عند قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط، لذلك فعند وضع برامج الإنفاق العام لابد من مراعاة **الأولويات**، بحيث إذا تم استخدام الإنفاق العام على المنتجات المحلية، فيكون له أثر أكبر عما إذا أنفق على الواردات، كما يجب **المُفاضلة** بين الإنفاق الجاري أو الاستثماري، وبين الإنفاق على الموارد البشرية أو على صيانة الهياكل القاعدية أو النفقات الأخرى التي تعمل على تحسين الفعالية الإنتاجية، بما يُمكن مُواجهة التضخم من خلال ترشييد الإنفاق العام، بينما يُمكن مُواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الإنفاق العام، إلا أن فعالية تلك المُواجهة تتوقف على عوامل مُتعددة من أهمها: مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

وبالتالي فإن **الكفاءة الاقتصادية** تتطلب تخصيصًا كُفئًا للموارد الاقتصادية المُتوفرة في البلد، سواء كانت مادية أو بشرية. إذ يختلف حجم الإنفاق العام من بلد إلى آخر، ويختلف أيضًا داخل نفس البلد من مرحلة إلى أخرى، وهنا نجد أن حجم النفقات العامة يتوقف على مجموعة من المُحدّات الأساسية، حيث يلجأ البلد إلى اعتماد مجموعة من **الضوابط** فيما يخص عملية الإنفاق العام، والتي يُمكن حصرها، فيما يلي:

- ✓ أن يُحقق الإنفاق العام المنفعة القصوى (قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع)، ليستفيد منها معظم الأفراد، والذي يجب أن يُقسم هذا الإنفاق بشكل يُراعي مختلف حاجات الطبقات الاجتماعية في كافة المناطق.
- ✓ أن يكون الإنفاق العام مُعتمدًا قانونًا (قاعدة الترخيص)، من خلال مُوافقة السلطة التشريعية (البرلمان)، لأنّها مُثلة للشعب، إذ تخضع النفقة العامة لإذن مُسبق من الجهة المُختصة، فتطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام يتطلب تضافر جهود مُختلفة، منها:

- رقابة الرأي العام للكشف عن مواطن الهدر والتبذير.

- رقابة إدارية وبرلمانية للكشف عن التبذير ومُعاينة القائمين به.
- جهاز إداري كفاء، لأن الرقابة الإدارية لوحدها لا تكفي، ولا تستطيع أن تضبط جهازًا إداريًا قليل الكفاءة.
- ✓ أن يتعد الإنفاق العام عن الإنفاق غير المُجدي (كالإنفاق الترفيهي والبذخي، والإنفاق على الاحتفالات ذات المنفعة الخاصة، أو الإنفاق على الموجودات التي لا تُحقق المنفعة العامة)، وبالتالي الاقتصاد في النفقات العامة، ومن ثمة التركيز على الإنفاق في البنية التحتية، وتجنب القائمين بالإنفاق العام التبذير فيه.
- ✓ أن يلتزم الإنفاق العام بالأوجه المُخصصة له، كما وردت في الموازنة العامة، وكلما كان حجم الإنفاق العام عند مُستوى مرغوب من الناتج الداخلي الخام، فهذا يعني أنّ النشاط الحُكومي يُشكل رافعة كبيرة للطلب الكلي على المنتجات، ومن ثمة يدفع القطاع الخاص إلى المزيد من التشغيل والإنتاج وزيادة العرض الكلي.
- ✓ أن يركز الإنفاق العام على البنية التحتية، كالاستثمار الفعّال في المشاريع الصناعية والزراعية والطرق والمواصلات والسدود والاستثمار في رأس المال البشري، والتي تُؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة، وتحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، ومن ثمة زيادة إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ أن يتبع الإنفاق العام سياسة الترشيد في كل المجالات، من خلال التخصيص الأمثل للموارد العامة، وتقليص الخدمات غير المُنتجة، والتي يُمكن أن يُقدمها القطاع الخاص، لاسيما في حالة عدم تعرضها لفشل السوق، تحسين الأداء الإداري والكفاءة لأجهزة الدولة، كربط مُستوى الأُجور بالكفاءة الإنتاجية، وتوجيه الدعم نحو النشاطات الاقتصادية المُنتجة، والتي يجب أن تُبقي الإعانات الاجتماعية في أضيق الحُدود، فالتوسع فيها يُساعد على خلق طبقة غير عاملة في المُجتمع.
- ✓ أن تُعزز فعالية وكفاءة ومُستوى المساءلة في استخدام الأموال العامة، فالإعانات الاجتماعية يجب استهدافها نحو الشرائح السكانية الأكثر فقرًا، وأن تكون مُقتصرة على العجزة والمُسنين وذوي الدخل المحدود... وإعادة النظر في أنظمة وتشريعات وبرامج الدعم والإعانات بشكل يستجيب لمقتضيات تحقيق الكفاءة في استخدام واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد، لتحقيق القاعدة الاقتصادية التي تُساعد على تحقيق سياسة إصلاح وتطوير الاقتصاد الوطني، وإلا أصبحت تلك القطاعات عبئًا على ميزانية الدولة، باعتبار أنّ رفع كفاءة تخصيص الإنفاق سيكون له أثرًا إيجابيًا على التُمو والتنمية الاقتصادية.

11. ترشييد الإنفاق العام:

- الترشيد معناه اتخاذ القرار السليم في أيّ أمر من أمر الحياة، ولا يكون القرار رشيدًا إلا إذا كانت نتائجه نافعة ومشروعة. وعليه يُمكن أن تُساهم إصلاحات الإنفاق العام بدور رئيسي في تحسين تقديم الخدمات العامة، آخذين في الحُسبان المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الرشيدة، وهي المُشاركة والشفافية والمُساءلة (المُحاسبة)، وحُكم القانون، والتعهد بالعمل على تفعيلها، غير أنّ تلك المهمة لن تكون سهلة، ومن ثمة توجيه بنود الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر وفاءًا بالاحتياجات الأساسية، والأكثر توفيرًا لفرص العمل. وبالتالي علمًا أن تلتزم ببعض الأسس الجوهرية، منها:
- مُراعاة الحد الأدنى لللازم لمعيشة المواطنين، والذي يُعبر عن الحاجات المادية والمعنوية للسكان، إذ أنّ المساس به يُؤدي إلى تدهور الإنتاج وانخفاض الإنتاجية.
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين التدفق النقدي (الاسمي) والتدفق العيني (الحقيقي)، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بقدر ما تكون الرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية واضحةً وشفافةً بقدر ما تكون هناك دقةً في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية.

والمقصود بترشيد النفقات العامة، ليس خفض الإنفاق العام في حد ذاته، بل هو تحقيق أقصى نفع لأفراد المجتمع، أو تحقيق المنفعة بأقل النفقات الممكنة، من خلال رفع وفعالية كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة مُمكنة (لاسيما ترشيد الإعانات غير الفعالة وغير المنصفة والمكلفة)، والقضاء على مُختلف صور الإسراف والتبذير عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة، مع مراعاة جودة السلع والخدمات، والعمل على تحقيق الموازنة بين النفقات العامة وما يُمكن تدييره من المصادر التمويلية المُمكنة.

وبالتالي فإنّ الهدف من تلك الضوابط، هو: تحقيق الاستفادة القصوى والمثلّى من الإنفاق العام، بتقليص الهدر في الموارد والأموال العامة إلى أدنى درجة مُمكنة، والابتعاد على الاتفاق الاستهلاكي العام الذي يؤدي إلى زيادة المديونية، والاتجاه قدر الإمكان نحو الإنفاق الاستثماري العام، ومن ثمة القيام بما يُسمى بالإنفاق المُثمر، لما له من نتائج إيجابية على الإنتاج، وعلى مُعدلات النُمو الاقتصادي وعلى التشغيل، والذي يؤدي إلى تحسين مُستوى المعيشة للأفراد. إذ كلما ارتفعت حصة الإنفاق الاستثماري العام من الناتج المحلي الخام، كلما توقعنا مُستوى قوي ومرغوب من توفر البنية التحتية الخدمية الأساسية، التي تُوفر للقطاع الخاص مناخًا مُلائمًا للاستثمار.

وفي هذا السياق، فإنّ ديننا الحنيف في مُحكم تنزيله يقول: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ - (سورة الفرقان الآية 67).

وعليه فإنّ الحجم الأمثل أو الفعال للإنفاق العام هو الذي يُحقق الاستغلال الأمثل والأحسن والأفضل للموارد الإنتاجية، ويُحقق أعلى مُعدل نُمو في إطار من العدالة في توزيع الأعباء بين الأفراد، كما أنّ الإنفاق العام الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء للموارد المالية، بما يُفضي إلى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحُدود الآمنة، بهدف المُحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي، وهناك شرطان لوصف الإنفاق العام بأنه مُنتج، وهما:

- الحصول على أكبر قدر مُمكن من الإنتاج بأقل قدر من النفقات العامة؛
- الحصول على الإنتاج الأمثل من جميع أوجه الإنفاق العام، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق شرط التوازن على الإنفاق العام، حيث تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية لكل إنفاق.

وبالرغم من ذلك، فإنّ قُدرة الحكومة على مُعالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق السياسة الإنفاقية تُعتبر من الأساليب البطيئة، والتي لا يُمكن استخدامها على المدى القصير، ويُعزى ذلك إلى الوقت الذي تستغرقه المراحل التي تمر بها السياسة الإنفاقية لإحداث أيّ تأثير فعلي على الاقتصاد، وهذه المراحل، هي:

- مرحلة اكتشاف واستيعاب المشاكل الاقتصادية. وهي مرحلة قد تأخذ وقتًا من المسؤولين لفهم أبعاد المُشكلة الاقتصادية وتحديدتها بدقة؛
- مرحلة إعداد السياسة الإنفاقية اللازمة وتنفيذها، وهي المرحلة التي تأخذ بعض الوقت بهدف إيجاد الحل المناسب للمُشكلة المعترضة، وتقييم السياسة اللازمة لحلها؛
- مرحلة ظهور الآثار الملموسة للسياسة، وهي المرحلة التي تستغرقها السياسة الإنفاقية لتظهر نتائج ملموسة على أرض الواقع من جراء تنفيذ السياسة الإنفاقية الموضوعية؛
- مرحلة تعديل المعدلات الضريبية على سبيل المثال بهدف تفعيل الاقتصاد لن يأت بأثاره الملموسة على الاقتصاد إلا بعد مضي وقت طويل قد يتجاوز سنتين أو ثلاث سنوات.

حيث هناك ثلاث (3) أدوات في الغالب تجمع الدولة من خلالها الأموال، وهي: الضرائب، عجز الموازنة، والتضخم. فعندما تفرض الحكومة ضرائب، تُلزم الأفراد والمؤسسات بدفع أموال للحكومة وفقًا لقوانين مُحددة، وعندما تُحدث الحكومة عجزًا، فهي تقترض المال من الأفراد أو المؤسسات الخاصة والعمومية عن طريق بيع السندات، ومن الناحية القانونية، تكون الحكومة

في هذه الحالة مُلزَمة بسداد تلك القُروض بالإضافة إلى الفائدة، وأخيراً، عندما تجمع الحكومة أموالاً عن طريق التضخم (الإصدار النقدي)، فإنّها تُوجد أموالاً جديدة من لا شيء، وتستخدمها في تمويل مُشترقاتها (ميرفي، 2013، الصفحات 255-259).

ومن ثمّة، ولضمان فعالية الإنفاق العام، يجب أن يكون هناك هيكلًا ضريبياً مُساعد على تنمية الموارد العامة للبلد في ظل مراعاة جُملة من المبادئ، كالعدالة، والوفرة، والملائمة للهيكلة الاقتصادي.

وبصرف النظر عن مصدر الإنفاق الحكومي، فإنّه دائماً يُحول الموارد من مشروعات القطاع الخاص إلى مشروعات تُقررها السلطة السياسية في البلد، وعلى قدر أهمية تطور الإيرادات العامة للبلد ودلالاته، فإنّ مصادر تلك الإيرادات تُبين من الذي يُمول الإنفاق العام في البلد، علمًا بأنّ سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (كظروف الكساد)، وسلبية في ظروف أخرى (كظروف أزمة الركود التضخمي)، لذلك يُمكن القول بأنّ الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذي يُحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، ويُحقق أعلى معدل نمو في إطار من العدالة في توزيع الأعباء بين الأفراد، كما أنّ السياسة الاتفاقية تُعتبر سياسة قليلة الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب:

- عدم رشادة الإنفاق الحكومي، إذ تنقُصه العقلانية، وقد يصل الأمر إلى مرحلة التبذير والإسراف؛

- عدم مرونة الاستثمار بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة؛

- عدم كمال الأسواق في البلدان النامية...

وفي هذا السياق، وفي ظل القيام بنظرة فاحصة وتحليلية إلى السياسة الانفاقية في الجزائر، نجد أنّ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، والتي تُظهر الحجم المُخصّص للإنفاق العام (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) من الناتج المحلي الخام أو من الدخل الوطني، كنفقات عامة من قبل جميع الجهات المُكونة لهذا القطاع، والتي تُبرز مدى أهمية القطاع العام، كما يُظهرها لنا الجدول المُوالي:

جدول رقم (01): نسبة النفقات العامة الاستهلاكية والاستثمارية إلى النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2015. (الوحدة: 10⁹ دج)

السنوات البيان	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإجمالي: G	0759.6	1178.1	2303.0	3555.4	3946.7	4882.2	5191.5	6466.8	5833.6	7058.1	7656.2	6980.2	7656.3
الاستهلاكي: GC	0473.7	841.44	1232.2	1452.0	1662.8	2363.2	2593.7	2833.0	3434.3	4925.1	4335.6	4714.4	4502.3
(Gc/G)	62.36	71.47	53.50	40.84	42.13	48.40	49.69	48.37	52.02	62.03	57.67	67.54	58.81
الاستثماري: Gi	0284.9	318.94	872.5	1091.4	1480.6	2519.0	2597.7	3022.9	3184.1	2820.4	2544.2	2941.7	3154.0
(Gi/G)	37.64	28.53	46.50	59.16	57.87	51.60	50.31	51.63	47.98	37.97	42.23	32.46	41.19

المصدر: - (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة (2000، 2004، 2008، ...)).

- (الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: www.mf.gov.dz)

نُلاحظ من هذا الجدول، أنّ الإنفاق العام يتزايد عام بعد آخر، دون مُحاولات لترشيده في ظل نظام مالي يجد أنّ تقديرات الإنفاق السابقة مُبررة في حد ذاتها، ودون تقدير جدوى ذلك الإنفاق ونتائجه في إشباع الاحتياجات العامة، ويترتب على تزايد الإنفاق العام سنويًا زيادة عجز الموازنة العامة، لاسيما خلال فترات انخفاض أسعار البترول، مما ينعكس على أعباء خدمة ذلك العجز، والتي ستكون لها انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي، كالتضحية ببعض الاحتياجات المجتمعية، وتذمر فئات واسعة من المواطنين من السياسة المالية للدولة.

وترجع الزيادة في النفقات العامة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، فضلاً عن الزيادات في الكتلة الأجرية وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، وأداء فوائد الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزينة العمومية للمساهمة في صناديق المعاشات...

وعلى الرغم من أهمية التطور الكمي للنفقات العامة عبر الزمن، كمؤشر عام لمستوى إشباع الحاجات العامة، إلا أنّ الأهمية النسبية لتلك النفقات من الناتج المحلي الإجمالي تُعطي صورة مُكملة لحقيقة التزايد في تلك النفقات، حيث يُشير الجدول أعلاه إلى أن هذه الأهمية تراوحت بين 28.55% كحد أدنى و53.95% كحد أقصى.

علما أنّ النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى قسمين رئيسيين، وهما: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، فالأولى هي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة والهيئات التابعة لها، كأجور ومرتبوات الموظفين ولوازمها. والثانية هي تلك النفقات والاعتمادات المُخصصة للاستثمارات التي تقوم بها الدولة والهيئات العامة التابعة لها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها للمؤسسات في إطار دفع عجلة التنمية.

من خلال استقراء الإحصاءات المتعلقة بهذا التصنيف للنفقات العامة، يُلاحظ أنّ هنا توجه نحو ارتفاع حجم النوعين معا بشكل عام، باستثناء السنوات الأخيرة، كما أنّ هناك ارتفاع في نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات أو نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً مُقابل انخفاض نسبة نفقات التسيير بالنسبة لكلا المجموعين السالفي الذكر، وهذا يُعد من الأمور الإيجابية والصحية لأيّ اقتصاد، ولكن رغم ذلك إلا أنّ نفقات التسيير بقيت في الغالب أكبر من نفقات التجهيز.

وبشكل عام، وفي جميع الأحوال أو جميع مراحل الدورة الاقتصادية، فإنّ الإنفاق العام لابد أن يستند إلى جانبين رئيسيين، وهما: حفز الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو، ومُراعاة البُعد الاجتماعي وعدالة التوزيع. فهيكّل الإنفاق العام والشرائح الاجتماعية التي تستفيد منه، يبدو أمراً على نفس الدرجة من الأهمية، وهو الأكثر تعبيراً عن التحيزات الاجتماعية والأيدولوجية للحكومات، وكفاءتها في استخدام السياسة المالية والموازنة العامة للدولة، والتي تُعد الأداة الأساسية لتلك السياسة في تحريك الاقتصاد، وحفز التّمو والتشغيل، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن بين الاقتصاديين الذين يدعمون إلى دورية السياسة المالية كل من: (El-Anshasy, Bradly and Joutz (2005)، (Husain et Al (2008)، على سبيل المثال لا الحصر، والذين يعزّون الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان المُصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول، إذ أنّه في مُعظم تلك البلدان ترتبط النفقات العامة ارتباطاً كبيراً بعائدات صادرات المحروقات، وتؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات مُوازنة في سير سياسة الإنفاق العام، ويؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المُصدرة للنفط.

وعليه فقد توسعت بعض البلدان في القطاع العام ليقوم بأمرين معاً، وهما: تكوين رأس المال الذي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقه بالحجم والسرعة المطلوبين، للدخول في أنشطة صناعية جديدة، وتوفير فُرص العمل بشروط مُناسبة، سواء من حيث مستوى الأجور النقدية والاستقرار في العمل، أو من حيث أداء الخدمات العامة التي تُضيف إلى الأجر الحقيقي للعاملين.

إنّ الحرص على مردودية وكفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحاً هيكلياً للنظام المالي، لتحسين مُستواه من حيث التخطيط والتحصير والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، لذا يجب الاعتماد على برامج متوسطة المدى التي تترجم في برامج فرعية سنوية مُحكمة ومرنة تكيفها مع تغيّر الظروف المالية والاقتصادية في ظل ضمان الصرامة في التنفيذ والحرص على فعالية الرقابة.

12. تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي:

للنفقات العامة أثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى، ومن أهم أهداف النظام المالي، لاسيما في ظل الدولة المتدخلة والمنتجة، يُمكن إيجازها في النقاط التالية:

- استخدام النفقة العامة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية.

- دعم النمو الاقتصادي (الاستثمار العام).

وبناءً على ذلك، فقد أصبح هدف الموازنة العامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وليس تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات العامة في حد ذاتها (كما كان يعتقد الكلاسيك) حتى وإن كان هناك عجزاً في الموازنة العامة، وبالتالي أضحت طبيعة النفقات العامة تختلف باختلاف دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومدى حجم تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثمة تحولت الموازن من مجرد وثيقة مُحاسبية ورقابية للجانب المالي إلى أداة للإدارة الاقتصادية للدولة.

وبشكل عام، فإن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام، يُمكن ذكر منها: الناتج الوطني، مستوى الاستهلاك، مستوى الادخار، ومستوى الأسعار... والهدف من دراسة تلك الآثار هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثمة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

وبالتالي فإن معرفة مثل تلك الآثار تُعتبر جد مُهمة بالنسبة لوضعي السياسات المالية، باعتبار أنها تُمكنهم من الاختيار المناسب للأدوات اللازمة والمناسبة لعلاج المشكلات التي يُواجهونها أو لتحقيق أهداف مُعينة ومُحددة بدقة.

1.12 الإنفاق العام ومستوى الإنتاج:

تتوقف طبيعة تأثير الإنفاق العام على عدد من العوامل من أهمها (بوبر و الجودي، 1437/1438 هـ، الصفحات 23-24):

✓ **الحالة الاقتصادية للبلد:** وهنا نُميز بين تأثيره في حالة البلدان المتقدمة والتي من مُميزاتها أنها ذات مرونة كبيرة لجهازها الإنتاجي، والذي نُميز فيه أيضاً بين حالتين، وهُما: في حالة عدم وصولها للاستخدام التام، فإن زيادة الإنفاق العام يكون لها تأثيراً إيجابياً على الناتج، بينما في حالة وصولها للاستخدام التام، فإن زيادة الإنفاق العام لا يكون لها تأثيراً على الناتج، بل ستعكس على المستوى العام للأسعار فقط.

بينما في حالة البلدان المتخلفة والتي من مُميزاتها أنها ذات مرونة ضعيفة لجهازها الإنتاجي وعدم وصولها للاستخدام التام، فإن زيادة الإنفاق العام قد يكون له تأثيراً إيجابياً على الناتج، ولكنه في الغالب أقل من نظيره في البلدان المتقدمة.

✓ **مصدر تمويل الإنفاق العام:** وهنا نُميز بين: ما إذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال فرض ضريبة على الاستهلاك واستخدامها في المجال الاستثماري، والذي سترتب عليه زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثمة زيادة الطاقة الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على الناتج، أما إذا تم تمويله عن طريق فرض ضريبة على الاستثمار وبالتالي سحب جزء من موارد الأفراد المُخصصة للاستثمار، فإن زيادة الإنفاق العام سيكون تأثيره مُرتبط بمدى كفاءة استخدامه بالمُقارنة بكفاءة استخدام القطاع الخاص لها.

✓ **نوع الإنفاق العام:** وهنا نُميز أيضاً بين الحالات التالية: ففي حالة النفقات العامة الحقيقية (الإنفاق الحكومي) يكون لها تأثيراً مباشراً وأكبر على الناتج من النفقات العامة غير الحقيقية (النفقات التحويلية أو المدفوعات التحويلية) التي يكون تأثيرها غير مباشر، كما يكون هناك تباين بين أثر مكونات الإنفاق الحكومي كنفقات حقيقية، إذ يكون أثر الإنفاق الاستثماري العام على مستوى الناتج الوطني أكبر من أثر الإنفاق الاستهلاكي العام على ذلك المستوى، ويكون هناك تباين أيضاً بين أثر مكونات الإنفاق التحويلي كنفقات غير حقيقية، أين يكون هناك تباين فيما بينها، إذ يكون تأثير الإعانات الاقتصادية على مستوى الناتج الوطني أكبر من تأثير الإعانات الاجتماعية على ذلك المستوى.

✓ **كيفية استخدام الإنفاق العام:** وذلك من خلال (عوض الله، 1997، صفحة 132):

- قيام الدولة بمشروعات استثمارية عامة عند حدوث بطالة.

- قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة.

- قيام الدولة بالقضاء على احتكار الاختراعات الجديدة حتى يسهل على المنظمين الاستفادة منها.

2.12 الإنفاق العام ومُستوى الاستهلاك:

بما أنّ هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العام ومُستوى الناتج، أي له تأثير إيجابي على مستوى الدخل وفق نظرية المضاعف-مضاعف الإنفاق الحكومي حسب الاقتصادي كينز *Keynes*- وهذا الأخير له انعكاس إيجابي على الاستهلاك، والذي يتغير أيضاً حسب نمط توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وحسب الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخل المنخفضة يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة، لذا تُعد الإعانات الاجتماعية من بين أنواع النفقات التي لها تأثيراً على مُستوى الاستهلاك، وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر كلما كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر، كما أنّ الإنفاق العام له أثر مُباشر على زيادة الاستهلاك وفقاً لعدة طرق، أهمها:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام يزيد الاستهلاك الكلي في اقتصاد البلد.
- زيادة الإنفاق الاستثماري العام يزيد دخول مُنتجي السلع الاستثمارية وأجور العاملين لديهم، فيزيد طلبهم على الاستهلاك.
- زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية تزيد دخول الفقراء وهم ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك فيزيد الاستهلاك الكلي

3.12 الإنفاق العام ومستوى الادّخار:

يرتبط الادّخار طردياً بمُستوي الدخل لاسيما المتاح منه-حسب الاقتصادي كينز- $S = S(Y_d) = S_0 + s \cdot Y_d$ ، وبالتالي يُؤثر الإنفاق العام على الادّخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل وفق نظرية المضاعف-مضاعف الإنفاق الحكومي- ويزداد هذا التأثير قوة مع زيادة الميل الحدي للاّخار في المجتمع. ويكون هذا التأثير متباين أيضاً حسب نوع الإنفاق العام، كالتالي:

- فإذا كان المستفيد من الإنفاق العام هم أصحاب الدخل المرتفعة، فتكون الزيادة في الادّخار كبيرة، باعتبار أنّ ميلهم الحدي بالنسبة للاّخار أعلى عند هذه الفئة.
- كما يكون أثر المدفوعات التحويلية المالية على الادّخار الخاص أكبر من أثر المدفوعات التحويلية الاجتماعية على الادّخار الخاص.

4.12 الإنفاق العام ومُستوى الأسعار:

يكون أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار مُتباين حسب درجة استخدام عناصر الإنتاج وحسب مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يلي:

- يُمكن أن تُؤدي زيادة الإنفاق العام إلى خفض الأسعار إذا كان الاقتصاد دون حالة التشغيل الكامل وكان جهازه الإنتاجي عالي المرونة، وقد تُؤدي إلى زيادة العرض من السلع والخدمات بأكبر من الزيادة في الطلب عليها، كما يُمكن أن يكون أثر زيادة الإنفاق العام في شكل إعانات اقتصادية يعمل على خفض الأسعار.
- كما يُمكن أن تُؤدي زيادة الإنفاق العام إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو كان جهازه الإنتاجي غير مرّن إلى زيادة الطلب الكلي بأكبر من الزيادة في الإنتاج، مما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار.

13. خاتمة:

والتي تحتوي كما جرت العادة في الدراسات العلمية والأكاديمية على محورين أساسيين، وهما: الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة، والاقتراحات التي نراها تخدم هذه الدراسة.

لقد احتل موضوع النفقات العامة مكانةً مرموقةً وأساسيةً في العديد من الدراسات الاقتصادية لمختلف البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وقد ازدادت تلك الأهمية مع تطور وظائف الدولة واتساع مجالاتها، رغم تباينها من بلد إلى آخر، وحتى داخل البلد الواحد من فترة إلى أخرى، باعتبارها وسيلة من الوسائل المؤثرة في مُستويات النشاط الاقتصادي، وكخلاصة لهذا البحث، فقد توصلنا إلى جُملة من النتائج، منها:

- إن الهدف الأساسي من تعريف النفقة العامة، هو معرفة مدى مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومدة الاستفادة الفعلية من تلك النفقات العامة، باعتبار أن الإنفاق العام يُشكل السبيل الأكثر فعالية لتأمين العديد من الخدمات...
 - تُعتبر النفقات العامة (بشقيها الإنفاق الحكومي والإنفاق التحويلي) من أدوات السياسة المالية الهامة التي تستخدمها الحكومات في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد وفي تحقيق أهدافها العامة مُراعياً عناصر وقواعد وأشكال صرفها.
 - تعتبر النفقات العامة عنصراً أساسياً من عناصر النُّمو الاقتصادي والتنمية، فالنُّمو الاقتصادي تراقق جنباً بجنب مع تزايد النفقات العامة منذ منتصف القرن التاسع عشر، كما أنّها ضرورية لتمويل البنية التحتية الأساسية، بما فيها من طرقات وكهرباء ومياه، ويؤمن خدمات الصحة والتعليم بكفاءة وفعالية أكثر من القطاع الخاص، وهي خدمات أساسية لبناء مُجتمعات حديثة.
 - إنّ تطور النفقات العامة هو انعكاس أو المرآة العاكسة لتطور وتنوع مسؤوليات الدولة في حد ذاتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
 - تُعد ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة، ظاهرةً مألوفةً وعمامةً لكافة البلدان منذ فترة زمنية طويلة نسبياً، رغم تباينها بالنسبة للأصناف المذكورة.
 - تتميز النفقات العامة في الجزائر بشقيها (التسييري والتجهيزي) بارتفاعها المُطرد من سنة لأخرى سواء بالنسبة لكل نوع على حدة أو للإثنين معاً باستثناء السنوات الأخيرة، وأيضاً رغم انخفاض نسبة الأولى من مجموع النفقات أو بالنسبة للنتائج المحلي الخام وارتفاع الثانية بالنسبة إلى مجموع النفقات العامة أو بالنسبة للنتائج المحلي الخام، ولكن حجم الثانية بقي أقل من حجم الأولى في الغالب.
- وفي الأخير نختتم هذه الدراسة بمجموعة من الاقتراحات التي نراها تخدم هذا البحث، منها:
- إعادة النظر في أسلوب تقدير النفقات العامة، لتكون أكثر واقعية ودقة وموضوعية، وذلك بإتباع وسائل إجرائية تُسهم في خفض الأعباء المالية في ظل التخصيص الأمثل المدروس، والمتضمن ترشيد الإنفاق العام، والاكتفاء بالضروريات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلية الموازنة العامة، وسياسات الاستيراد من الخارج للسلع الكمالية التي يُمكن الاستغناء عنها مؤقتاً، والعمل على استخدام الدعم بشكل أفضل حتى يصل إلى مُستحققيه.
 - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين، بما يضمن كفاءة الإنفاق، وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، سواء من الناحية الجغرافية أو من ناحية الاستهداف، ومن ثمة ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.
 - تعميق فاعلية الإنفاق العام لتأمين جدواه المالية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تعظيم آثاره الإيجابية على الناتج الوطني (أو الناتج المحلي) وعلى المجتمع، وتدنية آثاره السلبية على الناتج الوطني (أو الناتج المحلي).
 - تعميق فاعلية الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال تعميق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية التي تتضمنها الموازنة العامة للبلد، ومن ثمة تحديد معايير أولياتها والبدائل الاقتصادية لتنفيذها.
 - تعزيز قواعد الرقابة والمساءلة والمُحاسبة المالية (الشفافية)، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، وتعزيز أطر الحوكمة الرشيدة والمشاركة البناءة للفاعلين في المجتمع، لاسيما في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، والعمل على تفعيل مبدأ القيمة مُقابل التكلفة بالنسبة للإنفاق العام.
 - العمل على تطوير وتعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بالرقابة على الأموال العمومية في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات، والحرص على متابعة البرامج وتنفيذ المشاريع المختلفة على أرض الواقع.

- إصلاح إعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية، أو بالأحرى تحسين إدارة وكفاءة أداء الموازنة العامة وفقاً لمعايير قياس الأداء مع التأكيد على احترام المبادئ الأساسية للإنفاق العام وللتحصيل الضريبي وللموازنة العامة للبلد.

14. قائمة المراجع:

- المرسي السيد حجازي. (2002). مبادئ الاقتصاد العام. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.mf.gov.dz
- إيهاب محمد يونس. (2012). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. النهضة، 13(2).
- بسام بوبكر، وسارة الجودي. (1438/1437 هـ). المالية العامة. كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية.
- حسن الحاج. (2007). عجز الموازن-المشكلات والحلول-. مجلة جسر التنمية (63).
- حميد مقراني. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بومرداس.
- خالد الخطيب، وأحمد شامية. (2008). أسس المالية العامة. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- دايفد هال. (2010). لماذا نحن بحاجة ماسة للإنفاق العام. بريطانيا: وحدة الأبحاث التابعة إلى الإتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرينتش. تم الاسترداد من http://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/ar_psiu_why_we_need_public_spending.pdf
- رفعت المحجوب. (1966). المالية العامة - الكتاب الأول - النفقات العامة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- روبرت ميرفي. (2013). دروس مبسطة في الاقتصاد. (رحاب صلاح الدين، المترجمون) مدينة نصر، القاهرة، مصر.
- زينب حسين عوض الله. (1997). مبادئ علم الاقتصاد. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- سوزي عدلي ناشد. (2009). أساسيات المالية العامة. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (لسنوات مختلفة (2000، 2004، 2008، ...)).
- عبد الرحيم شيبني. (2013). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة تلمسان.
- عبد الكريم صادق بركات. (1987). الاقتصاد المالي. دمشق، سورية: منشورات الدار الجامعية.
- عبد المنعم فوزي. (1965). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- عبد الله شحات. (2009). الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة. تم الاسترداد من <https://docs.google.com/viewer?a=v&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnx1bmlzcDlxGd4OjYxN&pid=sites&https://docs.google.com/viewer?a=v>
- علي لطفي. (1995). المالية العامة دراسة تحليلية. مصر: مكتبة عين شمس.
- علي خليل وسليمان اللوزي. (1999). المالية العامة. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- قدي عبد المجيد. (2002). المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قوانين المالية في الجزائر. (لسنوات مختلفة (2000، 2001، 2010، ...)). وزارة المالية.
- كريم سالم حسين الغالبي. (2012). الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010) - تحليل قياسي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(25)، الصفحات 29-52.
- Banque d'Algérie. (16 Avril 2006). *Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie*.
- *Strategica, Revue mensuelle de business & de finances, N°:01, Alger, Octobre 2004.*